الوحدة الوطنية والانفتاح السياسى..

د. سيد نوفل

تعقيب

ذات صباح قريب ، أزعجنى نبأ نشرته الصحف بصيغة متشابهة ، هى أشبه ما تكون بصيغة البلاغات الرسمية . . وافتقدت التوضيح له أو التعقيب عليه عدة أيام . ولكنى لم أجد توضيحا ولا تعقيبا . . . وحينئذ عزمت الكتابة فى موضوعه ، مستذكرا ما رأيته – منذ خمسة وأربعين عاما – يوم بدأت التحرير الصحفى . . وهو أن أشق الحرف هى الكتابة ، وأن أشق ألوان الكتابة هى الكتابة السياسية الوطنية . . لكن هذه المشقة قد يسرها فى الواقع الرئيس السادات يوم عالج الموضوع ذاته بأسلوب صريح حاسم . . .

ومهما يكن من أمر ، فقد جرى النبأ بأن السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية استقبل الكاردينال اسطفانوس الأول : بطريرك الأقباط الكاثوليك فى مصر .

« وتناول الحديث فى الاجتماع موضوع تمثيل أبناء الكنيسة القبطية الكاثوليك فى مجلس الشورى . . وذلك على أساس أن يتم اختيارهم من بين أعضاء المجلس الطائفى الذى يمثل الأقباط الكاثوليك فى مصر . . وقد تناول البحث أيضا موضوع المدارس التى تشرف عليها الكنيسة القبطية الكاثوليكية ، والتى تخرج فيها عدد كبير من المصريين . . »

كلمات قليلة تناولت ثلاثة معان خطيرة : تمثيل طائفة دينية معينة فى مجلس الشورى . . تحديد الاختيار بمجلس الطائفة . . عناية خاصة بمدارس الطائفة . . وهكذا تناولت السلطة التشريعية : إحدى دعائم الدولة الثلاث أو الأربع . . كما تناولت النظام التعليمى : قاعدة البناء الوطنى . .

• •

وقد أثار النبأ فى ذهنى خواطر الماضى البعيد والوسيط ، والقريب والأقرب . . كما أثار خواطر المستقبل . .

وعن الماضى البعيد ، فقد تدعمت الوحدة المصرية منذ ستة آلاف ومائتين وعشرين عاما . . ثم زادها منا العظيم تدعيما وتأكيدا . . وظلت مصر طوال تاريخها تدفع العوادى الداخلية والخارجية على وحدتها ، وتعتصم بهذه الوحدة قاعدة أساسية لقوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية . . وتأديب الغزاة والطامعين فى محيطها أو تخرجهم منه . . ولم يقل أحد ، فى عهد منا ولا من قبله ولا من بعده ، بتمثيل معين للوجه البحرى أو القبلى أو لأى من طوائف الأمة وعناصرها . . فقد اتحدت جميعا وتكاملت وتكافلت . .

وعن العصر العربى الإسلامى ، لم يقل أحد ، طوال أربعة عشر قرنا من الزمان بتمثيل القوى الإسلامية المتصارعة فى فجر الإسلام وضحاه ، ولا بتمثيل الشافعية والحنفية والمالكية والحنبلية وسائر المذاهب الاثنين والسبعين من بعد . . وكذلك لم يقل أحد بتمثيل طوائف المسيحيين واليهود على تعدد المذاهب والفرق الدينية . .

• •

■ وعن الماضى القريب ، فقد دعمت ثورة ١٩١٩ ، بزعامة سعد زغلول ، الوحدة الوطنية . . وأزالت شوائب الاحتلال البريطانى ، وأسقطت محاولاته استغلال الأقليات لإثارة الصراع وإطالة الاستغلال الأجنبى . .

وصدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ باستقلال مصر ، نتيجة لمساعى عدلى يكن وعبد الخالق ثروت واسماعيل صدقى . . واحتفظت بريطانيا فى التصريح لنفسها بمسألة الأقليات فيما احتفظت به . . وحاولت من جديد استغلالها . . لكن مصر ، مسلمين ومسيحيين ويهودا ، قاومت المحاولات الاستعمارية . . وأكدت من جديد الإجماع على الوحدة الوطنية ، وعلى نبذ النعرات الملية والطائفية . .

• •

ولقد دارت ، فى اجتماعات لجنة الدستور أو الثلاثين ، عام ١٩٢٣ ، مناقشات جديرة بتذكرنا وتدبرنا . . التى آفاتنا المزمنة غرور المعرفة بغير حق ، وإباء الاستفسار ، ونسيان الماضى القريب . .

فقد عرض على اللجنة موضوعان هما : « امتيازات العربان المقيمين بمصر » ، وقد أثاره صالح ملوم زعيم العربان أى عرب البادية . . وموضوع « تمثيل الأقليات » ، وقد أثاره توفيق دوس المحامى المسيحى الشهير . . وهنا ألتزم بالتعبيرات التى سجلتها محاضر الاجتماعات . .

لم تقف لجنة الدستور طويلا عند امتيازات البدو وأخيها الإعفاء من الجندية . . ورفضت الاقتراح بالإجماع وتنازل عنه صاحبه . . وكانت حجتها أن البدو نالوا هذه الامتيازات حين كانوا يقيمون فى مضارب خيامهم النائية ، ويدافعون بأمر الحكومة عن الحدود . . أما الآن فقد سكنوا المدن والقرى إلا عددا قليلا جدا . . وتوثقت الوحدة الوطنية بينهم وبين سائر المصريين العرب . . والنص على إعفائهم من شرف الجندية إهانة لهم . كما أن التجنيد أصبح إجباريا ، والحرب أصبحت ميكانيكية لا تغنى فيها الوسائل البدوية . . .

• •

■ أما موضوع تمثيل الأقليات ، فقد وجد فى توفيق دوس أقدر المحامين . . واستفاض فى إيراد الحجج ما شاءت البلاغة العربية ووالاه الفقه القانونى . . ثم قال ملخصا :

« إننى لا أقصد بهذا التمثيل ، والنص عليه فى الدستور ، خلق امتيازات للأقباط ولا لغيرهم من الأقليات الدينية أو العنصرية فى مصر . . فإنى بطبعى أمقت التمييز وأقدس المساواة . . لكنى أقصد إلى إسقاط حجة الإنجليز الذين احتفظوا ، فى تصريح ٢٨ فبراير ، بالدفاع عن الأقليات مثل الدفاع عن الأجانب . . فإذا نص فى الدستور على تمثيلهم سقطت هذه الحجة لأنهم سيجدون من يدافع عنهم . . ثم إنه لا خطر من تمثيل هذه الأقليات ، وعددها فى مصر ضئيل لا يبلغ عشر عدد السكان . . فإذا مثلوا فى البرلمان بنسبتهم ، بل بضعف هذه النسبة ، لم يغير ذلك من سلطان الكثرة وما يجرى عليه . . هذا وتمثيل الأقليات يكفل عدم تذمرها ، كما يكفل حسن علاقتها بالكثرة على مر الأيام . . »

وكان فى اللجنة بطريرك الأقباط ، وكان فيها مسيحيون بارزون مثل القانونى الحجة إلياس عوض . . وتمسكت اللجنة بالوحدة الوطنية ، ورفضت بالإجماع تمثيل الأقليات . . وكان رأيها ثم صادقا وتأكيدا جديدا للرأى المصرى الإجماعى . .

حسنى مبارك

وكانت مناقشات اللجنة برهانا مبينا على العلم والوطنية والاستنارة جميعا . .

كانت الفكرة السائدة فى اللجنة – حسب تعبير المتحدثين – هى أن دستورا ينص على حرية الاعتقاد وحرية الرأى ، وعلى المساواة بين المصريين جميعا ، يهدم مبادئه الأساسية أى نص على تمثيل الأقليات . كما يجعل هذه الأقليات منظورا إليها على أنها غير مندمجة فى الأمة الاندماج التام . . وهذا الاندماج هو الذى يجعل من هذه الأمة وحدة متماسكة الكيان ، يتمتع كل فرد من أبنائها وكل جماعة فيها بحقوق متساوية ، مساواة التكاليف والواجبات التى يلتزمون بها جميعا . أما إسقاط حجة الانجليز ، فليس السبيل إليها النص على تمثيل الأقليات . . إنما السبيل هو ما بدا ، منذ بداية الحركة الوطنية عام ١٩١٩ ، من تضامن عناصر الأمة جميعا بغير تمييز بين الأديان أو الأجناس . ويؤكد هذا أنه لم ينص دستور من الدساتير المدونة فى الأمم المتحضرة على تمثيل الأقليات ، ليتخذ حجة لأصحاب هذا الرأى . .

وعلى فكر الوحدة الوطنية التقت لجنة الثلاثين ، منذ ثمانية وخمسين عاما . . وبالإجماع رفضت اقتراح تمثيل الأقليات . . ولم تقف أطول من ذلك عنده . .

وحرص أبو الدستور : عبد العزيز فهمى على حسم الموضوع إلى غير رجعة . . وعمل لإزالة كل لبس فيه . وتطهير القوانين والنظم المصرية من أية شائبة للطائفية . . فرجع إلى أحكام المعاهدات التى عقدت بعد الحرب العالمية الأولى مع بعض البلاد المتقدمة ذات الأقليات الدينية والجنسية ، وخاصة المعقودة مع بولنده . . وهى جميعا تؤكد وحدة الشعب والتنزه عن جميع مظاهر الطائفية . . واقترح عبد العزيز فهمى إدماج هذه الأحكام فى المبادئ العامة للدستور ، حتى تكون التزاما وطنيا دستوريا . . ووافقت على الاقتراح اللجنة بإجماع الآراء ، ومن بينها رأيا صالح لملوم وتوفيق دوس . .

■ وبهذا تأكد السُّنن المصرى المستقيم : من الاختيار للكفاية والوطنية وحدهما ، وليس للملة ولا الطائفة . . وضربت فى ذلك أروع الأمثال . . فاختارت الأغلبية المسلمة مكرم عبيد سكرتيرا عاما للحزب الحاكم ووزيرا للمالية ، وويصا واصف رئيسا لمجلس الشعب ، وواصف غالى وزيرا للخارجية . واختارت غيرهم الكثيرين فى مختلف مستويات العمل الوطنى . .

● ●

ولو أن لبنان سلك فى عام ١٩٤٣ الطريق المصرى عام ١٩٢٢ ، ووضع الميثاق الوطنى بحق ، ولم يضع الميثاق الطائفى – لو أن لبنان فعل ذلك ما حطمته الخلافات الطائفية والحروب الأهلية المتصلة ، وما انتهى به الأمر إلى إضاعة هويته الوطنية . . . حقا إن لبنان لم ينعم بالوحدة الوطنية التاريخية . . وصراعات الدروز يدعمهم البريطانيون مع المارونيين يدعمهم الفرنسيون – متصلة منذ منتصف القرن التاسع عشر ، ومع مولد الحركة الصهيونية فى تلك الأيام فى معترك الصراع الدولى على الشرق الأوسط . . . لكن الشعوب الرشيدة تستطيع التغلب على خلافات الماضى ونعراته الجاهلية : القبلية والمذهبية ، وأن تبنى وحدتها قاعدة للقوة والتقدم . . . ولقد ضربت الأمة الأمريكية ، المؤلفة من مهاجرى الأمم جميعا ، فى ذلك أروع الأمثال . . ولا تزال تعمل فى دأب لتصفية جميع الآثار العنصرية والطائفية . . وبهذا أصبحت القوة العالمية الأولى . .

● ●

لكن لبنان مع الأسف الشديد كرس الطائفية بميثاق ١٩٤٣/١٠/٧ وما اتصل به من اتفاقات . . وقسم المناصب التشريعية والقضائية والتنفيذية بين الطوائف السنية والشيعية والدرزية والمارونية والكاثوليكية وغيرها حتى الأرمنية . . وكذلك جعل رئيس الدولة مارونيا ورئيس الحكومة سنيا ورئيس مجلس النواب شيعيا ، وعين الوزراء بطوائفهم الدينية . . وانتهى الأمر

سعد زغلول

مكرم عبيد

عبد العزيز فهمى

بأن تصبح لكل طائفة من هذه الطوائف دولة داخل الدولة . . لها قوتها العسكرية الخاصة ولها منطقتها المحرمة على الدولة ، والتى يأوى إليها الخارجون على القانون ولا تستطيع يد القانون أن تناهم . . وأصبح الاختيار للوظائف العامة مثارا للسخرية الداخلية والخارجية معا . .

● ●

ورأيت فى عام ١٩٦٥ السفير المعين للدائرة الفلسطينية طبيبا بيطريا لا يعرف من أمر قضية فلسطين قليلا . . ولا كثيرا . . وذلك لأن الوظيفة كانت من نصيب السنيين الذين اختاره مجلسهم لها . . ورأيت فى عام ١٩٧٠ سفيرا معينا لمنصب عرق مسئول لم ينل أى مؤهل دراسى حتى التعليم الابتدائى أو الأولى أو الأساسى . . وذلك لأن المنصب كان من نصيب الشيعة الذين اختاره مجلسهم لها . .

وكان طبيعيا أن تفقد هذه الطوائف المتصارعة المتنازعة المتاجرة بكل شىء أسباب وجودها وهويتها الوطنية . . وكان طبيعيا أن يصبح السلطان فى لبنان لقوى متصارعة غير لبنانية تشمل السورى والعراقى والليبى والفلسطينى والإسرائيلى والسوفيتى والأمريكى . . وكان طبيعيا أن يكون المسلطون على لبنان اليوم هم مناحم بيجين وحافظ الأسد وياسر عرفات ثم جورج حبش ونظرائه . . . وأن يكون الزعماء اللبنانيون قسمة ضيزى بين هؤلاء . . .

■ وكانت هذه الخواطر جميعا هى مثار الإزعاج الذى ألم فى ولم أجد له دافعا ، منذ طالعت النبأ المذكور . . . حقا إن مصر محصنة بوحدتها الفريدة التاريخية فى المنطقة العربية بل فى العالم أجمع . . لكن هذه الحصانة ذاتها هى التى تدعو إلى الانزعاج حين يرد فى ميدانها ما يتجافى والطبيعة المؤكدة والوحدة الحصينة . .

وعن الماضى الأقرب ، فقد طالعت بعض المسئولين منذ عامين ، غداة تأليف الحزب الوطنى ، يرأى فى دعم التضامن الاجتماعى قاعدة للأمن الجماعى وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية . . وكان رأيى حينذاك ولا يزال أننا يجب أن نكفل وحدة الشباب ، وإبعاده عن معترك السياسة الحزبية فى مرحلة الإعداد ، وأن يكون نشاطه ثقافيا تربويا اجتماعيا خالصا للوحدة الوطنية . . كما يجب كفالة التضامن الاجتماعى بين شطرى الأمة : المرأة والرجل . . وليس من الجميل أن تختص المرأة بسبب الجنس بأى من المزايا ، وخاصة بعد أن استكملت حقوقها . . وأصبحت ترأس الرجل فى أخطر المجالات ، ومن بينها مجالا الإعلام المسموع والمنظور معا . . ولم أشاهد امرأة تخرق البخور فمت مصطفى وصفية المهندس ، إنما رأيت الكثير من الرجال ! !

وتضامن الأجيال من الشباب والكهول والشيوخ والعجائز هو السبيل إلى دعم وحدة الأمة وتقوية روابطها الوثق . . وتضامن الرجل والمرأة هو السبيل إلى المزيد من الدعم والوحدة . .

● ●

ويبدو أن الانفتاح السياسى الذى جاءت به ثورة التصحيح ، وإن لم يستكمل بعد ، هو السبيل إلى تمكين الوحدة الوطنية والتضامن الاجتماعى . . ويبدو أننا تقدمنا فى الانفتاح الاقتصادى أكثر مما تقدمنا فى الانفتاح السياسى .

فثورة ١٩٥٢ قد اضطرت إلى الانغلاق على انضباط الأحرار ومجلس الثورة ، ومن صادقتهم الثورة أو صادقوها من أهل الثقة أو من أطلق عليهم المتلائمون مع الثورة . . وتندر بعض المصريين فسماهم المتلائمون عليها . .

■ لكن ثورة التصحيح ، بقيادة السادات ، بدأت الانفتاح السياسى . . ومضت فى بناء النظام السياسى الحزبى خطوات مذكورة . . كما أعلنت أنها بسبيل تقدم أساسى يقوم على الانتخاب وليس الاختيار فى سبتمبر المقبل . . وهكذا فبعد أن كان الاختيار فى حدود دائرة محدودة اتسعت الدائرة وآذنت بالزوال ، وبفتح أبواب الحرية واسعة لأصحاب الاستعداد والكفاية فى مختلف المجالات . .

لقد أصبحت هنالك مجالس شعبية فى المحافظات ، ومنح المحافظون فى محافظاتهم بعض سلطات رئيس الدولة فى الوطن كله . . لكن التجربة لا تزال فى بدايتها ، ولا يزال المحافظون مع ذلك يستهويهم لقب الوزير وكيان الماضى . . كما أن التجربة يجب أن تكون فى نطاق الوحدة الوطنية وليست على حسابها . . فالطبيعة مصر منطقتها الوحدوى المفروض . .

وإذا ما تم الانفتاح السياسى ، فإن الكفاة من المصريين فى مختلف الطوائف ، من الكثرة والأقليات ، سيجدون فى مجال العمل الوطنى متسعا للجميع ، كما قال سعد زغلول منذ خمسة وخمسين عاما خلت . . . وإذا تم هذا ، فلن تكون هنالك أية شبهات من شبهات الطائفية أو الامتيازات الخاصة . .

● ●

وهنا تأتى مهمة الأحزاب فى النظام الديمقراطى السليم . . فالحزب السياسى الصالح هو الذى يشجع العناصر الصالحة ، أينما كانت وحيثما وجدت وفى مختلف الطوائف ، ويجذبها إلى مجالات الأنشطة الوطنية . . وتكون لقياداته المحدودة المعينة . . القدرة على كسر دائرة الانغلاق السياسى . .

● ●

■ حينئذ ننصرف عن الحديث العقيم حول تمثيل الطوائف . . وهو حديث يتجافى مع طبيعتنا وصالحنا وتاريخنا ومستقبلنا . .

وحينئذ ندعم وحدتنا الوطنية وتكافلنا السياسى والدفاعى والاقتصادى والاجتماعى .

وللحديث بقية أطول . . !